

تأثير الهجرة غير الشرعية على علاقة الجزائر بمنظمات حقوق الإنسان الدولية

*The impact of illegal immigration on Algeria's relationship with international human rights organizations*آمال فاضل¹¹أستاذة محاضرة. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 03البريد الإلكتروني: fr.amoula_fa2002@yahoo

تاريخ القبول: 2019/03/25

تاريخ الاستلام: 2018/07/26

ملخص:

تواجه الجزائر أزمة دبلوماسية غير مسبوقة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية، وبالأخص منظمة العفو الدولية بسبب قضية الهجرة السرية لأفارقة القادمين من دول الساحل جنوب الصحراء. هذه الأزمة ظهرت ملامحها بعد التقارير الصادرة عن هذه المنظمة، والتي تتهم الجزائر بالترحيل الجماعي لهؤلاء المهاجرين، دون احترام لكرامة الإنسان، ودون رعاية لوضعهم السياسي كلاجئين، على اعتبار أن دولة مالي تشهد اضطرابات سياسية تشكل تهديدا لحياتهم. وللتصدي للحملة التي تستهدف سمعة الجزائر الدولية، قررت الحكومة الرد عن هذه التقارير بإبراز الجهود المبذولة من أجل مواجهة شبكات الإجرام الإتجار بالبشر، إلى جانب التأكيد على أن ترحيل هؤلاء المهاجرين يأتي بعد الاتفاقية ثنائية مع دولتي النيجر ومالي، اللتان تشكلان المصدر الأساسي لهؤلاء المهاجرين.

الكلمات المفتاحية:

دبلوماسية - حقوق الإنسان - منظمة العفو الدولية - ترحيل جماعي للمهاجرين - الأمن القومي.

Abstract:

Algeria faces an unprecedented diplomatic crisis with international human rights organizations, in particular Amnesty International, over the issue of clandestine migration to sub-Saharan Africans. This crisis has emerged after the leading reports of this organization, which accuses Algeria of mass deportation of these migrants, without respect for human dignity, and without taking care of their political status as refugees, considering that the state of Mali is witnessing political unrest that poses a threat to their lives.

In response to the campaign targeting Algeria's international reputation, the government has decided to respond to these reports by highlighting efforts to counter crime and human trafficking networks, and to confirm that the migration of these migrants comes after the bilateral agreement with Nigeria and Mali.

Key Worlds : Diplomacy- Human rights- Amnesty International- Mass deportation of migrants- National Security.

مقدمة

امتازت الجزائر منذ الاستقلال بدبلوماسيةها، حيث حققت عدة انتصارات على الصعيد الدولي بفضل مواقفها الثابتة خاصة في نصررة القضايا العادلة، كحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومواجهة كل أشكال الاستعمار والعبودية، إلى جانب تفضيل الحوار كآلية لحل النزاعات سواء الداخلية منها أو الدولية. لكن المفارقة تكمن في أنه بقدر ما كان أداء الدبلوماسية الجزائرية مع الدول موفقا إلى حد بعيد، بالنظر للعلاقات الممتازة مع الاتحاد الأوروبي أو الدول الإفريقية أو العربية وحتى دول آسيا وأمريكا اللاتينية، بقدر ما كان هذا الأداء دون ذلك مع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، سواء الدولية منها أو الحكومية وكذا غير الحكومية، إذ عادة ما يميز التشنج هذه العلاقة، تعكسها التقارير السلبية الصادرة عن هذه الهيئات ضد الجزائر، آخرها التقارير التي تنتقد تعامل السلطات الجزائرية مع قضية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، والاتهامات الموجهة إلى الحكومة بطردها لهؤلاء المهاجرين، وعدم احترام القوانين الدولية في هذا الشأن. ورغم محاولات السلطات الجزائرية الدفاع عن نفسها والتأكيد على احترامها الدائم لحقوق الإنسان في تعاملها مع المهاجرين، إلا أن ذلك لم يمنع منظمات حقوق الإنسان العالمية من مواصلة انتقاداتها للجزائر، فاتخذت هذه الأخيرة موقفا دفاعيا في هذه القضية، اكتفت من خلاله بالرد على التقارير المنتقدة لطريقة تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية بطريقة لم تقنع هذه المنظمات المهتمة بملف حقوق الإنسان.

هذه الورقة البحثية، تبحث عن سبب تدهور العلاقة بين الحكومة الجزائرية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، من خلال طرح الإشكالية التالية: لماذا اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية موقفا دفاعيا إزاء منظمات حقوق الإنسان الدولية في تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية للأفارقة؟

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية ودوافعها

مثلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على امتداد التاريخ البشري تعبيراً على رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة التي يعرفها، والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم. وبما أن خيار الهجرة قد يكون آخر الخيارات المتاحة أمام كثير من الأفراد، أصبحت هذه الظاهرة حاجة ضرورية حتى ولو كانت بصورة سرية أو بطريقة غير شرعية أو ما يطلق عليها اسم الهجرة غير الشرعية. وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية والأمنية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين. قبل الخوض في تعريف الهجرة غير الشرعية، وجب التطرق ولو بشكل مختصر إلى

مفهوم الهجرة بشكل عام، ثم تعريف الهجرة الشرعية أو القانونية قبل الخروج بتعريف عام عن الهجرة غير الشرعية.

1-1 تعريف الهجرة غير الشرعية

تعني الهجرة من منظور علم الديموغرافيا الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أما دينيا أم سياسيا⁽¹⁾. هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال، ويضع العاملين الاجتماعيين والاقتصاديين في مقدمتها، ثم عدد عوامل أخرى هي التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو الدولة، تتعرض لنقص في إشباع تلك الاحتياجات، ومن ثم يدفعها إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى، حيث مزيد من الفرص وتحقيقا لإشباع حاجياتهم.

ومن المنظور السياسي، ينظر للهجرة على أنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما.⁽²⁾

وفيما يخص الهجرة غير الشرعية، فقد ورد بشأنها عدة تعاريف أهمها ما يلي: تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط أو الشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.⁽³⁾ وهي أيضا التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.⁽⁴⁾ وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة. ومن منظور دولي، فقد عرفها تقرير يورو ميد للهجرة على أنها سلسلة من الظواهر المختلفة، وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة. وتشمل، المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح، وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم، والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.⁽⁵⁾

كما عرفت المفوضية الدولية لشؤون الهجرة على أنها الدخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته على الوثائق اللازمة

(1) - محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط - المخاطر واستراتيجية

المواجهة. (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014)، ص 21.

(2) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) - محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال". مجلة الأمن والحياة، (العدد 257 صفر 1432)، ص 63.

(4) - محمد غربي وآخرون، نفس المرجع، ص 23.

للسفر أو الاعتماد على تزويرها واستخدام المنافذ غير الشرعية للمرور، بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية، سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا⁽¹⁾. بينما أضافت المفوضية الأوروبية لهذه التعاريف خاصية دخول عدد من الأشخاص الدول المستقبلية لهم بطريقة قانونية وبتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيقيمون دون الحصول على موافقة السلطات، إلى جانب طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة ومع ذلك يبقون.⁽²⁾ أما المكتب الدولي للعمل "BIT" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"⁽³⁾. من جهتها، تعتبر المنظمة الدولية للعمل (OIT) الهجرة غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من:⁽⁴⁾

* - الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلصوا من الرقابة المفروضة.

* - الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

* - الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

هناك تعريف جامع لظاهرة الهجرة غير الشرعية، يعتبرها دخول أي بلد بدون تأشيرات أو دون إذن للدخول المسبق أو اللاحق. ويستخدم المهاجرون غير الشرعيين أساليب عديدة للوصول إلى الدول الصناعية التي تتوفر فرص العمل، منها التعاقد مع شركات تهريب، والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي، وبطاقات عبور الحدود، إضافة إلى أن بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة، لتصبح إقامتهم غير مشروعة في هذه الحالة.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين المهاجر واللاجئ. فالمهاجر هو الشخص الذي ارتضى الانتقال إلى دولة جديدة والاستقرار بها، وعادة ما يكون له مركز قانوني في الدولة الجديدة. أما اللاجئ فليس له مركز قانوني في الدولة الجديدة التي لجأ إليها، بحيث يفقد الحماية الدبلوماسية لدولته الأصلية، ويكون سبب

(5) - يورو ميد للهجرة 2، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. (2008-2011)، ص 39.

(1) - محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 81.

(2) - عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير المشروعة والجريمة. (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008)، ص 92.

(3) - Bureau International du Travail. Une Approche équitable pour les travailleuses migrants dans une Économie mondialisée. Conférence internationale du BIT 92em session. Rapport n° 6. Genève. 2004. pp 15-21.

(4) - BIT, Ibid, p 11.

لجوءه إما سياسياً أو عنصرياً أو اقتصادياً أو بسبب الحروب.⁽¹⁾ وعليه، فإن معيار التمييز بين اللاجئين والمهاجر هو أن الأول له الحق في الاستقادة من الحماية الدولية، على عكس المهاجر الذي يغادر لأسباب اقتصادية وليس له الحق في الحماية الدولية، كما أن علاقة المهاجر بدولته تظل علاقة طبيعية، عكس اللاجئ الذي قد لا يستطيع العودة في أي وقت لبلده أو قد لا يستطيع إطلاقاً، كذلك يتوافر عنصر الاختيار لدى المهاجر، أما اللاجئ فإن الظروف تجبره على التواجد بعيداً عن وطنه^(*). هناك نوعان من الهجرة غير الشرعية، الهجرة السرية إلى داخل البلاد والثانية إلى خارج البلاد. فالهجرة غير الشرعية إلى داخل البلاد هي التي تطلق على المهاجرين الوافدين إلى الدول المستقبلية للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها أو لاتخاذها كمركز عبور للذهاب إلى جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر واستقرارهم بمدن تمنراست والجزائر العاصمة وغيرها، حيث هناك من يتخذ الجزائر كبوابة عبور إلى أوروبا. وما يلاحظ على هؤلاء أنه غالباً ما تكون وثائق سفرهم، تأشيراتهم وأختام الدخول والخروج مزورة. أما الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد، فهي التي يطلق على جملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلدانهم باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أرحب للعيش.⁽¹⁾

2-1 صور ومنافذ الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية:

يتخذ المهاجرون الأجانب إلى الجزائر بطريقة غير قانونية من الحدود البرية أفضل منفذ للوصول إلى الدول الأوروبية، فيما يستعمل الشباب الجزائري الحدود البحرية أيضاً كسبيل للوصول إلى مبنغاهم، في حين على مستوى الحدود الجوية، فيتم تسجيل محاولات العبور باستعمال وثائق أو تأشيريات مزورة. إن طول الحدود البرية والموقع الجغرافي للجزائر جعل منها محطة لأنظار المهاجرين من الدول المجاورة، فبالنسبة للحدود الشمالية الشرقية، والغربية، تنحصر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الرعايا التونسيين والمغاربة. أما المناطق الجنوبية والتي تنصدها ولايات تمنراست، إليزي وأدرار من حيث عدد المهاجرين السريين القادمين من البلدان المجاورة وهي مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد وغيرها، والتي يعتبرون الجزائر محطة عبور للتوجه بعدها إلى

(1) - حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار. (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص 29.

(*) - عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين اللاجئ على أنه كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، أو لا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستغل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة نتيجة لمثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد. المرجع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حقوق الإنسان وحماية اللاجئين، برنامج التعليم الذاتي رقم 05، المجلد الأول، 2006، ص 18.

(1) - Guillant Michelle. La Mosaïque des migrations africaines. (Revue Esprit N° 160. Aout-September 2005. Paris). p165.

ولايات الشمال ثم أوروبا بحثا عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية. كما تعتبر الحدود البرية من أكثر الطرق استعمالا للتسلل، بالنظر لشساعتها وصعوبة مراقبتها من قبل قوات الأمن والحراسة⁽¹⁾.

ومن صور الهجرة غير الشرعية، تلك التي تتم عن طريق اصطناع جوازات سفر مزورة تتضمن تأشيرات دخول مزورة. وتكثر هذه الظاهرة في المطارات والمنافذ البرية، وغالبا ما يكون وراء ذلك جماعة إجرامية منظمة، تخصصت في تقليد جوازات وتأشيرات الدخول المزورة. وفي حالات أخرى أيضا يكون دخول الشخص للبلاد بشكل شرعي، بأن يكون حاملا لجواز سفر صحيح وتأشيرة دخول للدولة صحيحة، بموجب عقد اتفاق لأداء عمل معين محدد المدة مع إحدى الشركات بدولة الاستقبال. وبانتهاء العقد يتمكن بعض الأشخاص من البقاء بالبلاد متجاوزين مدة إقامتهم⁽²⁾.

وبغض النظر عن الطرق المستعملة في الهجرة غير الشرعية، فإن أول ما يقوم به المهاجر الذي يستطيع الوصول إلى هدفه هو التخلص من الوثائق الشخصية، وذلك لكي لا يتم التعرف عليه في حالة إيقافه من طرف شرطة البلد الأجنبي، حيث أنه في هذه الحالة يقدم هوية أخرى فلا تستطيع السلطات المحلية طرده لعدم التحقق من هويته⁽³⁾.

2- أصل الأزمة بين الجزائر والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان

تعود بداية الأزمة بين الجزائر ومنظمات حقوق الإنسان الدولية خاصة منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى شهر فيفري 2018، حيث أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي، انتقدت من خلاله ما سمته "استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل رعايا إفريقيين"، متهمة السلطات الجزائرية بشن حملة قمعية على أساس تمييزي والقبض على رعايا إفريقيين وترحيلهم قسرا إلى النيجر ومالي. وأشار تقرير المنظمة الحقوقية إلى أن السلطات الجزائرية لم تحاول التأكد إن من حق هؤلاء المهاجرين الإقامة في البلاد أم لا، سواء عن طريق تفحص جوازات سفرهم أو سواها من الوثائق، إلى جانب ترحيل رعايا يملكون تأشيرات دخول سارية المفعول.

2-1 اتهامات ضد الجزائر بدون أدلة حقيقية

استعرض تقرير منظمة العفو الدولية عدة إحصائيات تخصص عدد المرشحين منذ سنة 2016، وجنسياتهم مدعمة هذا التقرير بصور تظهر جميع هؤلاء الرعايا بمخيم زرالدة، قبل نقلهم عبر حافلات إلى ولاية تمنراست

(1)- محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

(2)- نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3)- سيد الأهل، مرجع سابق، ص 31.

ومنها يتم إيصالهم إلى الحدود مع نيجر ومالي على حد سواء تحت إشراف الهلال الأحمر الجزائري ومراقبة لقوات الدرك الوطني⁽¹⁾. ويمكن استخلاص أهم الملاحظات حول هذا التقرير فيما يلي:

1- اتهامات بالتمييز العنصري:

اتهمت منظمة العفو الدولية الجزائر بالتمييز العنصري، على اعتبار أن عملية الترحيل الجماعي للراعايا الإفريقيين، تمت على أساس لون بشرتهم، ولم يشمل رعايا من دول أخرى مثل سوريا التي يتواجد عدد معتبر من مواطنيها في الجزائر منذ اندلاع الحرب الأهلية في هذا البلد.

2- ترحيل الرعايا دون حقهم في الطعن في القرار:

شدد التقرير أنه بموجب المعايير الدولية، لا يجوز ترحيل أي شخص قسراً إلى أي بلد دون إعطائه فرصة عادلة لكي يطعن في قرار ترحيله. كما أنه لا يمكن إعادة أي شخص إلى بلد يواجه فيه خطراً حقيقياً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما لم تأخذ به السلطات الجزائرية حسب التقرير، حيث لم تعالج ملف المهاجرين حالة بحالة.

3- نمو خطاب كراهية الأفارقة في المجتمع:

ورد في التقرير مصلح خطاب الكراهية ضد الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، وهو اتهام صريح من قبل المنظمة الحقوقية للسلطات الجزائرية، وحتى السكان المحليين بإبداء كراهية شديدة لهؤلاء المهاجرين وعدم القبول بهم في المجتمع، وعدم مساعدتهم على الاندماج فيه.

4- الدعوة إلى إصلاح القوانين المتعلقة بحق العمال المهاجرين في البقاء بالبلاد:

ذكرت منظمة العفو الدولية أن الجزائر دولة طرف في "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، التي تحظر في مادتها الـ22 الطرد الجماعي للعمال المهاجرين وأسرهم، بغض النظر عن وضعهم، وتنص على أنه يتعين تفحص كل حالة ترحيل فردية على حدة.⁽²⁾ كما تحظر المادة 12 من "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" (ميثاق بانجول)، الذي صادقت الجزائر عليه، الطرد الجماعي لغير المواطنين⁽³⁾.

5- افتقار الجزائر لتشريع خاص باللجوء: يعيب التقرير على الجزائر افتقارها لتشريع خاص باللجوء،

بالرغم من كونها دولة طرفاً في "اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين"، وأعاب أيضاً على السلطات الجزائرية عدم توفيرها الحماية الكافية للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى "المفوضية السامية للاجئين" في البلاد. بينما

(1)- منظمة العفو الدولية، "الجزائر: استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل أكثر من 2000 من المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء"،

{ HYPERLINK "https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/10/algeria-mass-racial-profiling-used-to-deport-more-than-2000-sub-saharan-migrants/" } تاريخ التصفح: 06 جويلية 2018 سا: 22.00

(2)- منظمة الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 158/اعتمدت بقرار الجمعية

العامة 45 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990.

(3)- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 81 في نيروبي

(كينيا) جوان 1981.

يعامل القانون رقم 08-11 لسنة 2008 الهجرة غير الشرعية على أنها جرم جنائي يعاقب مرتكبه بالسجن خمس سنوات. (1)

2-2 الحقائق التي أغفلها تقرير منظمة العفو الدولية

تقرير منظمة العفو الدولية مصدره شهادات حية لبعض ممن تم إعادتهم إلى بلدهم، حيث اتصلوا بمفوضية اللاجئين سواء في النيجر أو مالي، وعرضوا روايتهم حول ما حدث لهم من تعنيف من قبل قوات الدرك الجزائرية على حد تعبيرهم، إلى جانب عدم تركهم فرصة الاتصال بممثليتهم القنصلية أو سفاراتهم في الجزائر، أو حتى جمع أغراضهم ومدخراتهم.

بعض الشهادات التي استندت إليها المنظمة الحقوقية، تدعي أن السلطات الأمنية الجزائرية أوقفتهم في محتشدات تفتقر لأدنى شروط الإقامة، وأنهم كانوا يفتشون الأرض للنوم، قبل نقلهم بالقوة إلى الحدود مع النيجر أو مالي، ثم تركهم وحدهم في الصحراء عرضة لهجمات الجماعات الإرهابية، أو المافيا التي تتجر بالبشر. (2)

تحليل هذه الشهادات يدل على انحياز منظمة العفو الدولية أو منظمة هيومن رايتس ووتش للطرف الثاني في القضية، وهم الرعايا الإفريقيين المرشحين، لأن هذه المنظمات الحقوقيتين لم تجريا بحثا معمقا عن حقيقة تواجد هؤلاء الرعايا، ولم تذكر في تقريرهما تواجدهم منذ فترة طويلة في الجزائر دون تعرضهم لأي مضايقات، سواء من السلطات الأمنية أو من السكان. كما افتقد التقريران لعدة حقائق يمكن إيجازها فيما يلي:

1- توقف عملية الترحيل أثناء الحرب الأهلية بمالي

لم يذكر تقرير منظمة العفو الدولية أن ترحيل السلطات الجزائرية للأفارقة خلال السنوات الأخيرة (2014 تحديدا) إلى موطنهم الأصلي ماهي إلا استئناف لمثل هذه العملية التي شرع فيها منذ سنة 2010، حيث توقفت سنة 2012 بسبب نشوب الحرب الأهلية في مالي، وهو ما أكده عصار حسين، مدير برنامج التكفل النفسي بالمهاجرين السريين الأفارقة التابع للاتحاد الأوروبي في الجزائر، ومقره الإقليمي تمناست، حيث قال "تعد هذه عملية الترحيل الأولى الجماعية لمهاجرين سريين من دول إفريقية منذ شهر مارس 2012". وأضاف "وزارة الداخلية الجزائرية قررت في مارس 2012 وقف ترحيل المهاجرين السريين من دول إفريقية إلى بلدانهم بسبب الحرب في مالي، وعدم وجود سلطة قانونية في شمال مالي المتاخم للحدود، حيث سيطرت جماعات انفصالية جهادية على المنطقة، وقد أدى الإجراء إلى تعطيل الجزائر العمل بالبرنامج الأوروبي لترحيل المهاجرين السريين الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية عبر الجزائر". وأشار إلى أن الجزائر قررت "العودة تدريجيا للعمل

(1)- منظمة العفو الدولية، مرجع سابق.

(2)- هيومن رايتس ووتش، معاملة غير إنسانية للمهاجرين في الجزائر، تقرير صادر بتاريخ 28 جوان 2018. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/06/28/319691>

بالاتفاقيات الدولية الخاصة بترحيل المهاجرين السريين التي وقعتها مع دول أوروبية، والسبب دائما هو تزايد أعداد المهاجرين السريين الموجودين في الجزائر".⁽¹⁾

2- عدم الإشارة إلى تواجد شبكة دولية لتهريب الأفارقة

لم يذكر التقرير الحقوقي كيف وصل هؤلاء الأفارقة إلى الجزائر، رغم بعد المسافة وشساعة الصحراء الجزائرية. إذ تؤكد التقارير الأمنية تواجد شبكات لتهريب البشر، تنتشط في الصحراء بعيدا عن رقابة الأجهزة الأمنية الجزائرية، ولم تذكر منظمة العفو الدولية الطريقة التي يصل بها هؤلاء الأفارقة إلى الجزائر. وكيف يدرك هؤلاء الأماكن التي يمكن أن يتجمعوا فيها خاصة في ضاحية الأربعاء بولاية البليدة، أو في الحراش بالعاصمة، أو في بشار وغيرها من المناطق التي أصبحت تعرف بأنها مناطق لإقامة هؤلاء المهاجرين.

3- تجاهل الممارسات السلبية للمهاجرين

أغفل القائمون على إعداد هذا التقرير ذكر بعض الحقائق عن هؤلاء المهاجرين. إذ في الوقت الذي يشتغل العديد منهم في ورشات البناء أو في الأسواق العمومية، فإن الكثير منهم لا يعمل بل يكسب قوت يومه من التسول عبر طرقات أكبر المدن. إذ يصطف هؤلاء على حافة الطرقات من الصباح إلى المساء، شيوخا وعجائز، وحتى أطفال وكهول وشبان. يطلبون الأموال دون خشية من أي مضايقة لرجال الأمن أو الدرك. هذا المشهد تعود عليه الجزائريون الذين لا يتوانون في مساعدة هؤلاء الأفارقة من باب الإنسانية، في وقت تحدث التقرير عن حقيقة مغايرة، وهي تنامي خطاب الكراهية لدى الجزائريين ضد المهاجرين. ومن الممارسات السلبية لهؤلاء المهاجرين، هو تشييدهم لخيم شوهدت المنظر العام للمدن الجزائرية، بل وصل الأمر إلى شجارات يومية مع السكان المحليين، وهو ما لم يشر إليه تقرير منظمة العفو الدولية.

وحذرت تقارير رسمية من تنامي نشاط جماعات مافياوية تقوم باستغلال المهاجرين واستعباد الأطفال، الذين غالبا ما تستغلهم تلك العصابات في شبكات التسول، وهو ما وقفت عليه مصالح الأمن التي اكتشفت أكثر من 10 آلاف طفل نيجري كانوا ضحية تلك العصابات المافاوية. وتشير تقارير رسمية إلى تزايد عدد المهاجرين المتورطين في جرائم متعددة داخل التراب الوطني، وبحسب أرقام رسمية، بلغ عدد المهاجرين الذي أصدرت ضدهم أحكام قضائية خلال الخمس سنوات الأخيرة 56 ألف مهاجر، بينهم 30 ألف رعية من دولة مالي و 20 ألف من دولة النيجر و 6 آلاف من جنسيات إفريقية مختلفة⁽¹⁾.

4- عدم الإشارة إلى جهود الجزائر في حفظ كرامة المهاجرين

أشار تقرير منظمة العفو الدولية إلى انتهاكات لحقوق المهاجرين الأفارقة، من ذلك اقتيادهم ما سمتهم محتشدات، يتم خلالها تجميع هؤلاء المهاجرين قبل نقلهم إلى المناطق الحدودية مع النيجر ومالي. وكشف

(1)- الجزائر تعود للعمل باتفاقيات ترحيل المهاجرين السريين بعد تجميدها لأشهر، موقع المغاربية. 8 نوفمبر 2014، <https://almagharibia.tv/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1->

(2)- وليد رمزي، "الجزائر تستعد لترحيل رعايا من النيجر وترد على الانتقادات الغربية"، tsa عربي، 27 جوان 2018 - 18:03، <https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1->

التقرير عن مركز واحد هو زواله. هذا الأخير في حقيقة الأمر ليس بمحتشد، بل مخيم يملك كل المستلزمات التي تحفظ كرامة الإنسان. إذ يحتوي على عدة غرف بها أسرة ومطعم ومركز صحي. وهو ما لم يذكره تقرير المنظمة الحقوقية. كما أن الحافلات التي تم اختيارها لنقل هؤلاء الأفارقة مكيفة وتضمن الراحة لهم، بخلاف ما ذكره التقرير الذي تحدث عن نقل هؤلاء المهاجرين عبر الشاحنات، وتركهم في الصحراء دون حماية.

وفي هذا الصدد، أبرزت السيدة فافا سيدي لخضر بن زروقي، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن السلطات الجزائرية وفرت كل الإمكانيات للتكفل بالمهاجرين في مجالات الإيواء والإطعام ونقلهم في حافلات مكيفة وضمان لهم تغطية صحية، مؤكدة أن "الجزائر منعت ترحيل كل امرأة حامل وتمنح لكل طفل يولد في الجزائر دفتر للتلقيح مثلهم مثل الأطفال الجزائريين". وترى رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان "أن التقارير التي قدمت حول المهاجرين في الجزائر مبنية على شهادات فقط"، داعية "الذين يحررون هذه التقارير إلى التقرب إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعمل في شفافية ولا يخفي أي شيء".⁽²⁾

ولم توضح المنظمات الحقوقية الأجنبية سبب هذه الانتقادات الموجهة إلى السلطات الجزائرية، في وقت ترتبط الجزائر مع النيجر باتفاقيات لتنظيم الهجرة بين البلدين، ولم تذكر هذه المنظمات أن عملية الترحيل التي تحدث هي بطلب من السلطات النيجيرية لإعادة رعاياها. كما لم تدافع هذه المنظمات عن إعلان السلطات الفرنسية عن ترحيل رعايا مغاربة بينهم 10 آلاف جزائري مقيم بطريقة غير شرعية، ولم تنتقد قرار السلطات والبرلمان الفرنسي. وتجهل المنظمات الأجنبية أن عملية توطين هؤلاء الأجانب يلزم على الجزائر تغيير كل منظومتها القانونية في العمل والسكن والصحة لإدماج الأفارقة.

5- تسعة ملايين أورو لإعادة المهاجرين إلى أوطانهم

أغلغ تقرير منظمة العفو الدولية عن ذكر التكلفة المالية لإعادة هؤلاء المهاجرين السريين إلى أوطانهم. رغم أن السلطات الرسمية الجزائرية أعلنت عن المبلغ المخصص لهذه العملية. وفي هذا الصدد، كشفت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فافا سيدي لخضر بن زروقي، أن الجزائر خصصت 9 ملايين أورو من أجل ترحيل ما لا يقل عن 10 آلاف امرأة وطفل إفريقي نحو بلدانهم الأصلية في ظروف تضمن كرامتهم. وأكدت رئيسة المجلس في تصريح للصحافة، على هامش يوم دراسي حول العنف ضد المرأة في إفريقيا، أن الجزائر "بحكم موقعها وتقاليد الجوار والتزاماتها اتجاه إفريقيا، وخاصة دول جنوب الصحراء، قامت بدور فعال في تقديم كل المساعدات الممكنة للمهاجرين الأفارقة، وذلك بحسب إمكاناتها التضامنية وعبرت عن استعدادها لمعالجة هذه الظاهرة من جذورها وإيجاد الحلول المناسبة"⁽¹⁾.

(2)- رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "الجزائر تتعامل مع المهاجرين بكل كرامة و إنسانية"، وكالة الأنباء الجزائرية، 04 جويلية 2018،

{ HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/58452-2018-07-04-16-43-57" تاريخ الاطلاع: 10 جويلية 2018 سا: 16.00

(1)- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " 9 ملايين أورو صرفت لترحيل 10 آلاف امرأة وطفل إفريقي نحو بلدانهم"، وكالة الأنباء

الجزائرية، 02 نوفمبر 2017، { HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/50295-9-10" تاريخ الاطلاع: 07 جويلية 2018 سا 22.00

6- إعادة الرعايا الأفارقة يتم بموافقة سلطات بلدانهم

لم يشر تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن قرار إعادة الرعايا الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية تم بطلب من السلطات السياسية لتلك البلدان. فمنذ جويلية 2016، والجزائر تتفاوض مع جيرانها من دول الساحل من أجل توقيع اتفاقية لترحيل المهاجرين الأفارقة. فقد أوفدت الحكومة الجزائرية العديد من مسؤوليها إلى دول نيجر ومالي والتشاد، لإجراء مفاوضات في هذا الخصوص بحضور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الأممية، مما يعني أن هذه الأخيرة كانت على علم بالسياسة المنتهجة من قبل الجزائر في هذا الإطار. هذه المفاوضات جمعت حتى أعلى السلطات الرسمية في الجزائر ومالي، من ذلك وزير الداخلية والجماعات المحلية من الجانب الجزائري، ووزير التضامن والعمل الإنساني وإعادة الإعمار المالي بمناسبة الدورة الـ12 للجنة الثنائية الحدودية الجزائرية - المالية.

هذا الطرح أكده سفير النيجر بالجزائر، والقائم بالأعمال لدى سفارة التشاد بالجزائر خلال ندوة تحت عنوان "بوتفليقة وإفريقيا .. ستون سنة من الصداقة والتضامن والتعاون". فقد كشف سفير النيجر أن عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدهم (النيجر) جاءت "بناء على اتفاق مع الجزائر". وأوضح أن "الجهات التي تنتقد الجزائر في هذا الملف يجب عليها أن تعرف أن القانون يمنع على كل أجنبي دخول تراب دولة ما دون تأشيرة". وفي السياق ذاته، أكد القائم بالأعمال لدى سفارة التشاد أن الجزائر "أعدت منذ عدة سنوات أزيد من 500 رعية تشادي إلى بلدهم بطريقة إنسانية وقانونية".⁽²⁾

3- الرد الجزائري الرسمي على تقارير المنظمات الحقوقية

تعاملت الجزائر مع تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية حول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بطريقة سلبية في البداية، جعلها في موقف ضعف إزاء المجموعة الدولية، خاصة وأن تقارير منظمة العفو الدولية كثيرا ما يتم الأخذ بها من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. هذا التعامل تراوح بين التجاهل ثم الرد المحتشم وأخيرا التنديد بمحتوى تقرير منظمة العفو الدولية خاصة.

3-1 من التجاهل إلى الرد المحتشم على تقرير منظمة العفو الدولية

في بداية الأزمة، لم ترد الجزائر على تقارير المنظمات الحقوقية الدولية، وفضلت سياسة التجاهل على أساس أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تقرير لا يستحق الرد عليه. هذا المنهج كثيرا ما اعتمدهت الجزائر في تعاطيها الدبلوماسي مع الكثير من القضايا^(*). فمن منطلق أن التقرير صادر على منظمة حقوقية، فإن

(2)- تشاد والنيجر تؤكدان ان ترحيل المهاجرين من الجزائر كان بطلب منهما. الإذاعة الجزائرية، 2018/07/11. المصدر: { "http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180711/146053.html" HYPERLINK } تاريخ الاطلاع: 12 جويلية 2018 سا 16.00

(*)- يمكن الاستشهاد في هذا الإطار بقضيتين كثيرا ما شغلنا الرأي العام الوطني في الجزائر:

1- قضية الاتهامات الموجهة إلى أنصار المنتخب الجزائري لكرة القدم بالاعتداء على نظرائهم المصريين على خلال مباراة المنتخبين في نوفمبر 2009 لحساب تصفيات كأس العالم 2010 بأم درمان السودانية، وهي الاتهامات التي وجهتها وسائل الإعلام المصرية ودفعت بالسلطات الرسمية بمصر إلى التنديد بهذه الاعتداءات، في حين كان رد فعل السلطات الرسمية الجزائرية

الأمر لا يستحق الرد عليه بل تجاهله هو أفضل رد في نظر المسؤولين الجزائريين. لكن مع تكرار الخرجات الإعلامية لمسؤولي المنظمات الحقوقية حول قضية المهاجرين السريين الأفارقة، أصبحت القضية تشكل مصدر إزعاج للسلطات الرسمية، سواء عند جبرنها الأفارقة أو حتى لدى الأوروبيين الذين كثيرا ما كانوا يستقرون من الوزراء الجزائريين عن حقيقة أوضاع المهاجرين الأفارقة بالجزائر، وهو ما دفع بالسلطات الرسمية إلى تغيير استراتيجيتها في التعامل دبلوماسيا مع هذه القضية.

بداية التعامل "الجدي" مع تقرير منظمة العفو الدولية كان من خلال تكليف إطار سام في وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالرد على هذا التقرير، حيث أكد في هذا الإطار حسن قسيمي، رئيس خلية العمليات المسؤول على ملف الهجرة بوزارة الداخلية، بأن كل ما تروجه دوائر غربية بهذا الخصوص "كاذبة"، وقال في تصريح صحفي خلال زيارة وفد إعلامي لمخيم زرادة الذي يأوي اللاجئين المرشحين للترحيل، بأن الجزائر تقوم بعمليات ترحيل بالاتفاق مع السلطات النيجرية، مضيفا بأن المرشحين ينقلون عبر حافلات إلى داخل الأراضي النيجرية بمخيم اغاديس، مشيرا بأن الأطفال واللاجئين الذين يجدون أنفسهم تائهين في الصحراء هم في الغالب ضحايا تلك العصابات التي تتاجر بالبشر والتي تلقى بهم على مقربة من الحدود الجزائرية.

وأكد نفس المسؤول أن الجزائر لن ترضخ لكل الشائعات والأكاذيب التي تروجها بعض المنظمات الدولية، بشأن عمليات الترحيل التي تقوم بها الدولة بالاتفاق مع السلطات النيجرية، وأضاف بأن "الحديث عن طرد جماعي للمهاجرين وتركهم يهيمون في الصحراء أكاذيب".⁽¹⁾

وأكد نفس المسؤول أن بلاده لن تفتح أبوابها أمام موجات تدفق المهاجرين الأفارقة، وأن الجزائر لا يقلقها المهاجر غير الشرعي بقدر ما يقلقها ما وراء هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين، لا سيما أن الأوضاع حالياً تشهد إعادة تصميم العالم وتوازن القوى، بخاصة في قارة إفريقيا التي تزخر بكثير من الثروات". وأشار قاسمي إلى أن "الجزائر تستقبل ما معدله 500 مهاجر يوميا من الحدود الجنوبية، خصوصا في ولايتي أدرار وتمنراست الحدوديتين مع مناطق شمال النيجر ومالي. يقطع الآلاف من المهاجرين صحراء شمال مالي و صحراء شمال النيجر، ليتم تهريبهم من قبل شبكات تهريب البشر على طريقي أغاداس وباماكو، أو عن طريق شمال النيجر". ويصل هؤلاء المهاجرون إلى الجزائر في حالة إرهاق نفسي وجسدي كامل، وبحسب المسؤول الجزائري "يتم التكفل بالحالات الإنسانية في المراكز الحدودية، وتتم إعادة الباقيين من حيث أتوا".

وأكد المكلف بملف الهجرة في وزارة الداخلية أن "الجزائر لا يمكنها أن تفتح أبوابها للجميع، كما لا تتحمل المسؤولية عما يتعرض له المهاجرون غير الشرعيين في الصحراء. الحكومة اتخذت إجراءات مهمة لضمان أمن

هادئا، حيث اكتفى حينها الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى بالقول: "ربما عدم الرد على بعض التصريحات التي لا منطوق لها كان أقوى من الرد عليها".

2- قضية الاتهامات الموجهة من قبل السلطات المغربية إلى الجزائر بكونها وراء الأزمة بين البلدين بسبب الصحراء الغربية، ودعمها لجبهة البوليزاريو، حيث في كل مرة يتسم الرد الجزائري بأنها تلتزم بلوائح الأمم المتحدة التي تعتبر الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار.

(1)- وليد رمزي، "الجزائر تستعد لترحيل رعايا من النيجر وترد على الانتقادات الغربية"، مرجع سابق.

الحدود، لا سيما الحدود الجنوبية التي تشهد ارتفاعاً مضطرباً لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومواجهة المشاكل المتعددة تتطلب تعبئة لجميع الإمكانيات على حد تعبيره⁽¹⁾.

3-2 إقدام السلطات الجزائرية لهيئات حقوقية للتخفيف من حدة الضغوط

في محاولة للتخفيف من حدة الضغوط التي تعرضت لها، كلفت السلطات السياسية بعض الحقوقيين بالرد على منظمة العفو الدولية، انطلاقاً من مبدأ الانتماء إلى نفس العائلة الحقوقية. وفي هذا الصدد، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بيان له صدر يوم 11 جويلية 2018 على أن عملية ترحيل المهاجرين النيجريين إلى وطنهم، والتي ضمت 355 مهاجراً تم نقلهم من مدينة زرالدة نحو تمنراست مروراً بولايتي الأغواط وغرداية والولاية المنتدبة عين صالح، قد تمت في ظروف جيدة تحت مراقبة ممثلي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالجزائر المعنية بمسألة الهجرة، على غرار المفوضية السامية للاجئين، والمنظمة الدولية للمهاجرين، وذلك بهدف الملاحظة الميدانية للظروف التي جرت فيها عملية الترحيل. وحسب ذات المصدر، فقد جندت السلطات الجزائرية لهذه العملية فريق متعدد الاختصاصات من أطباء، مربين، مساعدين اجتماعيين ونفسانيين، إلى جانب الوسائل المادية المتكونة من إحدى عشرة حافلة، وشاحنتين لنقل المؤونة والألبسة وكذا شاحنة مخصصة للوقود لتأمين راحة وأمن المهاجرين المرشحين. وشدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي رافق القافلة الإنسانية المكلفة بإعادة المهاجرين النيجريين إلى وطنهم على مدى أربعة أيام، على حرصه على التأكد من ظروف الإيواء ورعاية المهاجرين في هياكل العبور المعدة خصيصاً لهذا الشأن، لا سيما بالنسبة للفئات الهشة. مؤكداً على حرص الجزائر على احترام كرامة المهاجرين الأفارقة.⁽²⁾

كما أكد الرئيس الأسبق للجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، فاروق قسنطيني، أن السلطات الجزائرية مدت يد المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة، مشيراً إلى التعامل الشفاف والإنساني للحكومة معهم. ودعا قسنطيني الهيئات الدولية التي اتهمت الجزائر بالتعامل القسري واللإنساني مع المهاجرين واللاجئين الأفارقة بالنزول ميدانياً والتحقق بأنفسهم من الأمر، مجدداً التأكيد على أن التقارير التي وصلتهم مغلوطة ولا أساس لها من الصحة، كما أن الأفارقة المرشحين إلى بلدانهم قد غادروا الجزائر بطلب من حكوماتهم. ويرى الرئيس الأسبق للجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان أن الجزائر تلتزم بالاتفاقات الدولية في هذا الشأن وهي تقدم المساعدات للاجئين الأفارقة وفق قدراتها المتاحة⁽¹⁾.

(1) - عثمان لحياني، "مسؤول جزائري: لن نفتح الأبواب أمام موجات المهاجرين الأفارقة"، صحيفة العربي الجديد، 23 أبريل

2018. www.alaraby.co.uk/society/2018/4/23 /مسؤول جزائري-لن نفتح-الأبواب-أمام-المهاجرين-الأفارقة

(2) - خيرة بوعمر، "المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الجزائر احترمت كرامة المهاجرين الأفارقة عند ترحيلهم"، موقع TSA عربي: 11 جويلية 2018.

<https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86>

(1) - نسرين محفوف، "حقوقيون: الجزائر تتعامل إنسانياً وقانونياً مع المهاجرين واللاجئين"، صحيفة الجزائر، 19 مارس 2018،

<https://www.eldjaironline.net/Accueil/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86>

كما دافعت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري، سعيدة بن حبيلس، هي الأخرى عن الجزائر، مؤكدة أن الترحيل لم يشمل سوى المواطنين الذين طلبت حكومة بلدهم باسترجاعهم، أما بقية المهاجرين غير الشرعيين فليسوا معنيين بعملية الترحيل، وأن ما حدث هو أن السلطات قررت نقلهم من العاصمة والمدن الكبرى إلى مدينة تمنراست. وفي هذا السياق قالت بن حبيلس إن كل الهيئات الإنسانية الدولية والعربية سبق أن أعلنت أن "الجزائر عاصمة الإنسانية"، مشيرة في هذا الصدد إلى كل من المجموعة الدولية للإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والفدرالية الدولية للصليب والهلال الأحمر والمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر. واعتبرت أيضا أن السلطات الجزائرية أحسنت معاملة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين منذ دخولهم إلى البلاد، وأنها تغاضت عن إقامتهم بطريقة غير شرعية فوق التراب الجزائري، خاصة أن عدداً منهم هرب من النزاعات والحروب والإرهاب والجوع، ما جعل السلطات تغض الطرف عن تواجدهم غير الشرعي، كما أنها عملت على توفير كل ظروف العيش من خلال فتح مراكز إيواء، دون أن يكونوا مجبرين على البقاء فيها مثلما هو الحال في أوروبا، إذ يمكن للمهاجرين أن يأتوا إليها للأكل والراحة والعلاج ويمكنهم أن يغادروها متى شاءوا، كما أن الأطفال الأفارقة استفادوا من التلقيح ومن العلاج اللازم⁽²⁾.

3-3 من التصريح إلى التنديد والرد من أعلى السلطات

عدم نجاح السلطات الجزائرية في الرد على تقرير منظمة العفو الدولية وتصحيح الرؤية حول حقيقة قضية المهاجرين الأفارقة بالجزائر، دفعها إلى التعامل مع هذا الملف عن طريق القنوات الرسمية ممثلة في وزارة الشؤون الخارجية، خاصة وأن سمعة الجزائر في ميدان حقوق الإنسان أصبحت في خطر بفعل تقرير منظمة العفو الدولية.

وفي هذا الصدد، نددت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بما اعتبرته "افتراءات" منظمات غير حكومية تتهم الجزائر بـ "عدم التزام واجباتها الدولية فيما يتعلق بالتضامن والاستقبال والضيافة تجاه المهاجرين من دول الساحل".

ونددت الوزارة بشدة بـ "الاتهامات الخطيرة التي تهدف إلى المسّ بصورة الجزائر وعلاقتها مع جيرانها في الجنوب، التي ترتبط معهم بعلاقات متينة تستند إلى الاحترام المتبادل والتضامن والمصير المشترك". وأكدت أن "الجزائر باعتبارها عضواً في أهم آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، تنفذ واجباتها الدولية بحرص وفي ظروف، وكرّست في دستورها مبدأ عدم التمييز بين المواطنين والأجانب المقيمين بطريقة شرعية ويتمتعون بحماية قانونية".

ومنذ اتخاذ قرار تغيير الاستراتيجية التي ينبغي بها التعامل مع هذا الملف، أصدرت الحكومة خمسة بيانات توضيحية بشأن هذا الملف. وتعتقد الوزارة بأن تقارير منظمات حقوقية دولية "حملة منظمة لا تحتل البراءة"، لذا غيّرت تعاطيها الإعلامي مع الملف، وباتت تعلن أرقاماً وتقدم توضيحات رسمية بسرعة. وأفادت بأن الجزائر "واجهت على غرار دول العالم ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر اتخاذ إجراءات قانونية في

(2) - نفس المرجع.

إطار واجباتها الدولية الهادفة الى حماية المواطنين والأجانب المقيمين. ورحلت بالتالي عدداً من المهاجرين الى بلدانهم بعد اجراء مشاورات ثنائية معها، مع التشديد على احترام كرامة وحقوق هؤلاء الأشخاص وتأكيد ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية⁽¹⁾.

إضافة إلى البيانات الرسمية، لم يفوت وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل أي فرصة ليبيدي هو الآخر رأيه بخصوص هذا الملف، حيث أشار في حوار مع راديو "آر أف إي" الفرنسي بتاريخ 27 جوان 2018، أن انتقادات بعض المنظمات غير الحكومية حول تسيير الجزائر لأزمة الهجرة "لا يلزم" سوى هذه المنظمات، وأن هذه الانتقادات "غير بريئة". وأكد السيد مساهل "الآن والجزائر تتلقى انتقادات نعلم في أي مقام نواجه هذه الانتقادات لكنها غير بريئة، فهي حملة يحاول البعض القيام بها ضد الجزائر"، مضيفاً "نحن هادئون جدا لأن كل ما نفعله نقوم به في إطار القوانين، ونقوم به في ظل احترام الكرامة الانسانية وفي إطار التشاور مع بلدان العبور".⁽²⁾

تغير استراتيجية الجزائر في التعامل مع ملف الهجرة بدت ملامحه من خلال تصريحات وزير الشؤون الخارجية حول هذا الملف، إذ انتقل من موقف المدافع عن سياسة الحكومة القائم على احترام القوانين الداخلية والتزامات الجزائر الدولية، إلى موقف المهاجم لتقارير المنظمات الحقوقية الدولية، وكذا من تسبب في مثل هذه الأزمة. فخلال ندوة دولية حول دور المصالحة الوطنية والوقاية ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، انعقدت بالجزائر يوم 10 جويلية 2017، اتهم الوزير شبكات منظمة تقف وراء تهجير الأفارقة نحو الجزائر، مؤكداً على أن الظاهرة أصبحت تهدد الأمن الوطني الجزائري. وحول مخاوف الجزائر من المهاجرين غير الشرعيين، قال مساهل إن لها علاقة بالإرهاب، إذ من بين المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية "يوجد 5 آلاف إفريقي وهو رقم كبير جدا" حسب رأيه، مشيراً إلى أن "إحصائيات الأمم المتحدة تفيد بأن قيمة عائدات التهريب تقدر سنويا بـ800 مليون دولار وهي أموال تستخدم في تمويل الإرهاب".

وفي هذا السياق، قال مساهل إن الجزائر "تتابع عن قرب ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف النازحين الأفارقة الذين أصبحوا يعتبرونها وجهة"، مؤكداً أن هذا التهديد تمثله "مافيا منظمة تضم جزائريين وتؤطر عمليات الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر بعد أن أغلق المعبر الليبي بفعل تواجد القوات الأجنبية وممثلي المنظمة الدولية للهجرة". وأوضح أن "شبكات تهريب البشر لها علاقات مباشرة مع بعض المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وأمام هذا الوضع أصبح من واجبنا حكومة وجزائريين أن ندافع عن سيادة الجزائر وأمنها وهو حقنا"، مشيراً إلى الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية في ذات الإطار.

وواصل رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن "الجزائر لديها قوانين تمنع الهجرة غير الشرعية عبر ترابها"، مضيفاً أن ذلك لا يمنع "حفاوة الاستقبال ومعاملة الأخوة الأفارقة إنسانياً". وأضاف في هذا السياق أن الجزائر ملتزمة أمام

(1)- عبد السلام سكية، "الجزائر ترفض اتهامات منظمات غير حكومية بسوء معاملة المهاجرين الأفارقة"، جريدة العربي، 26 ماي

2018. <https://alwatannews.net/article/773776/Arab>

(2)- أزمة الهجرة: "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاز"، وكالة الأنباء الجزائرية، 27 جوان 2018. { HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-57" تاريخ الاطلاع: 11 جويلية 2018 سا 21.00 }

دول المصدر، مثل النيجر والمالي، وتقوم دوريا بإعادة الآلاف من المهاجرين بطريقة منظمة، مشيرا إلى التفاوض مع دول أخرى لإعادة رعاياها في إطار الاتفاقيات الدولية المعروفة.⁽¹⁾

يتضح جليا من تحليل تصريحات رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن الهدف منها هو الرد على الاتهامات الموجهة إلى الجزائر بخصوص المهاجرين الأفارقة السريين، لكن الأهم من ذلك هو محاولة إثارة انتباه الرأي العام الدولي حول قضية جد مهمة، وهي تواجد عصابات تتاجر بالبشر وتنظم عمليات الهجرة إلى الجنوب الجزائري، وهي قضية في نظره لا تقل خطورة على الإرهاب أو انتشار الجريمة المنظمة، وهي القضايا التي غالبا ما تقلق الدول الأوروبية، وتعتبر القارة الإفريقية مصدرا لها.

ومثلما نادى الجزائر خلال فترة التسعينيات بضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعه من أوروبا، ومحاربة التطرف بكافة أشكاله، على اعتبار أن هذه الآفات تشكل خطرا على كافة الدول دون استثناء، تنادي حاليا بضرورة التصدي لظاهرة الهجرة غير السرية للأفارقة ومحاربتها من المنبع، محذرة من الشبكات الإجرامية التي تتاجر بالبشر.

4- مقارنة الجزائر في معالجة ملف أزمة المهاجرين

لا تشكل قضية المهاجرين الأفارقة السريين أزمة بين الجزائر ومنظمة العفو الدولية فقط، بل امتدت لتشمل حتى بعض الدول الأوروبية المعنية بهذه المعضلة، خاصة تلك الواقعة في جنوب المتوسط على غرار فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. هذه الأزمة نشبت بعد اقتراح الاتحاد الأوروبي إقامة محتشدات في دول شمال إفريقيا لتجميع المهاجرين السريين، وهو المقترح الذي عارضته الجزائر بشدة، وبقيت فرنسا متمسكة به كحل لوقف امتداد هجرة الأفارقة إلى أراضيها.

الموقف الجزائري عبر عنه وزير الشؤون الخارجية السيد عبد القادر مساهل وأيده فيه الوزير الأول أحمد أويحيى. فالأول أكد أنه من المستبعد أن تفتح الجزائر أي منطقة احتجاز، مشيرا إلى أن بلده تواجه نفس مشاكل أوروبا. وأكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية في حوار مع راديو آر أف إي أجراه بتاريخ 27 جوان 2018، أن الجزائر تقوم بعمليات ترحيل للمهاجرين السريين وفقا للترتيبات المتفق عليها مع الدول المجاورة، مشددا على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار اتفاقيات الامم المتحدة، وفي إطار الترتيبات المتفق عليها مع البلدان الأصلية وبلدان العبور.⁽¹⁾

أما الوزير الأول، أحمد أويحيى، فقد اختار عاصمة موريتانيا نواكشوط ليساند وزير الخارجية من خلال تأكيده خلال الدورة الـ 31 لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي جرت يومي 01 و02 جويلية 2018، أن الجزائر لن تقبل بإقامة مراكز للمهاجرين غير الشرعيين على أراضيها. وقال أويحيى أن موقف

(1)- ع. سمير، "وزير الخارجية عبد القادر مساهل يصرح: شبكات مافياوية وراء نزوح المهاجرين إلى الجزائر"، صحيفة الناصر، 11 جويلية 2017، { [HYPERLINK "https://www.djazairiss.com/annasr/175535"](https://www.djazairiss.com/annasr/175535) } تاريخ الاطلاع عليه: 07 جويلية 2018 سا 15.00

(1)- أزمة الهجرة، "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاز (مساهل)"، وكالة الأنباء الجزائرية. 2018/06/27، { [HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-5"](http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-5) } تاريخ الاطلاع 06 جويلية 2018 سا 18.30

الجزائر حول هذا الموضوع قد عبر عنه وزير الشؤون الخارجية، السيد عبد القادر مساهل، ولن تقبل الجزائر بإقامة مراكز من هذا النوع. مضيفاً أن الأوروبيين بصدد البحث عن مكان لإقامة مراكزهم⁽²⁾.

تملك الجزائر مقارنة مختلفة عن الأوروبيين في معالجة أزمة المهاجرين السريين الأفارقة، ففي الوقت الذي تدعو أوروبا إلى إقامة محتشدات في دول شمال إفريقيا، لوقف تدفق المهاجرين، ترفض الجزائر مثل هذه الخطوة، وتقدم مقارنة شاملة لحل هذه المشكلة من جذورها، وهو وقف الهجرة السرية من خلال معالجة بؤر التوتر في إفريقيا، على غرار مبادرتها لإنهاء الأزمة في شمال مالي وإقرار المصالحة الوطنية في هذا البلد، وكذا مساعدة دول الساحل الإفريقي على ضمان احتياجاتهم الغذائية والتنمية.

هذه الرؤية عبرت عنها الجزائر في عدة مناسبات دولية رسمية، على غرار النقاش المخصص لبحث ميثاق عالمي للهجرة في مدينة نيويورك بتاريخ 24 فيفري 2018، حيث قال صديق شهاب النائب في المجلس الشعبي الوطني، أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن يتم وفق احترام مبادئ حقوق الإنسان والكرامة البشرية، مشدداً على أن الجزائر حريصة على معاملة المهاجرين بطريقة إنسانية، سواء كانوا فوق ترابها، أو لما تقوم بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية تنفيذاً لطلبات من هذه الأخيرة. وأضاف خلال مشاركته في هذا النقاش ممثلاً لبلاده أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم وفق مقارنة شاملة، تقوم على الوقاية والتعاون والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الدول المصدرة للمهاجرين، وبين دول العبور والدول التي يسعى المهاجرون للاستقرار فيها.

واعتبر النائب الجزائري أن المقارنة يجب أن تأخذ في الاعتبار العلاقة الإيجابية بين إعادة توزيع اليد العاملة وبين تسريع وتيرة النمو. وأوضح أنه بعيداً عن التأثير العاطفي لمآسي المهاجرين غير الشرعيين في البحر أو في الصحراء، فإن مسألة الهجرة غير الشرعية يجب أن تأخذ مكانها في الأجندات السياسية مع الأخذ في الاعتبار موضوع التنمية، مشدداً على أن الجزائر مقتنعة أن معالجة مشكل الهجرة غير الشرعية يفرض العودة إلى جذور المشكل، وهو قساوة الظروف المعيشية في بعض المناطق وغياب التنمية، وأنها تشجع التعاون الدولي والإقليمي والثنائي، والذي يعتبر ضماناً حقيقية لنجاح أي مقارنة في معالجة هذه الظاهرة، وتشجيع الهجرة الشرعية، والتي من شأنها المساهمة في مسار التنمية سواء في الدول التي تستقبل المهاجرين أو التي ينطلقون منها.

وذكر شهاب صديق أن الجزائر تعرضت إلى انعكاسات بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين عليها، باعتبارها تقع بين الدول التي تعاني الفقر وللاستقرار والدول التي تنعم بالأمن والازدهار، الأمر الذي جعلها تستقبل في السنوات القليلة الماضية أعداداً متزايدة من المهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء أو من دول عربية وحتى آسيوية، والذين أجبرتهم الظروف التي تمر بها بلدانهم على مغادرتها، وأن الجزائر باعتبارها دولة منبع وعبور

(2) - "الجزائر لن تقبل بإقامة مراكز إنزال للمهاجرين غير الشرعيين (أويحيى)" مصالحي وزارة الشؤون الخارجية، 2018/06/28، http://www.mae.gov.dz/news_article/5611.aspx { HYPERLINK "تاريخ الاطلاع: 006 جويلية 2018 سا 19.00

واستقرار، استقبلت عددا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين، ما فتئت تدعو إلى اعتماد مقاربة شاملة في معالجة هذه الظاهرة⁽¹⁾.

هذه المقاربة التي تعتبرها السلطات الجزائرية متوازنة، تعالج الظاهرة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، الأولى إنسانية بتقديم الرعاية الصحية اللازمة لهؤلاء المهاجرين وإطعامهم، ثم نقلهم إلى الحدود المتاخمة للنيجر ومالي عبر حافلات مكيفة، وهذا بغرض تسليمهم إلى سلطات بلادهم وفق الاتفاق الثنائي المبرم مع كل من سلطات هاذين البلدين. أما البعد الثاني، فهو تنموي من خلال مد يد المساعدة لهذه الدول من أجل تجاوز ازماتهم الداخلية، خاصة السياسية منها والتنموية، بينما البعد الثالث فهو أمني، إذ تعمل الجزائر على تأمين حدودها الجنوبية لمنع تسلل الإرهابيين وكل شبكات الجريمة من المتاجرين بالأسلحة والمخدرات.

خاتمة

مما سبق، يتبين أن أزمة المهاجرين الأفارقة أضحت ورقة تضغط بها أوروبا على دول شمال إفريقيا، من أجل الاستجابة إلى مطالبها خاصة فيما يخص مواجهة الإرهاب. فتقرير منظمة العفو الدولية يحمل في طياته مغالطات، تصدت إليها الجزائر عبر دبلوماسيتها، بحيث رفضت مطالب الأوروبيين بإقامة محتشدات على أراضيها لتجميع المهاجرين الأفارقة، كما تبقى تتمسك بحقها في ضمان الأمن بعدما تبين للمسؤولين الجزائريين أن الأمر لا يتعلق بهجرة سرية لبعض الأفراد المعزولين فقط، بل يتعدى ذلك إلى شبكات تحترف عملية تهريب البشر قصد المتاجرة بهم، وهو ما تريد التصدي له بفضل تعبئتها لمختلف الأجهزة الأمنية وتسخير دبلوماسيتها لشرح وجهة نظرها خاصة أمام المسؤولين الأفارقة، وتذكيرهم بأن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الحقوقية بعضها يحوي مغالطات لا يمكن تقبلها.

إن الانتقادات التي توالى على الجزائر خاصة من قبل منظمة العفو الدولية، قابلها رد يمكن وصفه بالدفاعي من قبل الدبلوماسية الجزائرية، بحيث وجد المسؤولون أنفسهم يبررون جميع خطواتهم بترحيل المهاجرين السريين، ومنعهم من التسلل عبر الحدود البرية. فقد تعاطى المسؤولون مع هذه الأزمة بأسلوب غير منسجم ميزه انعدام التنسيق مع باقي الدوائر الوزارية ذات الصلة بأزمة الهجرة. وخلال الأشهر الماضية، صار الخطاب الجزائري بشأن هذا الملف موزعا بطريقة عشوائية بين الهلال الأحمر الجزائري ووزارة التضامن الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية، فيما انحصر دور وزارتي الداخلية والدفاع الوطني في توقيف وتوفير التغطية الأمنية لعمليات الترحيل الموقع بشأنها اتفاقيات ثنائية مع حكومات دول المهاجرين.

لهذا، فإنه يتوجب على السلطات الجزائرية التفكير في اعتماد سياسة إعلامية جديدة للتعامل بها مع المستجدات الإقليمية والدولية التي تكون الجزائر ومؤسساتها الرسمية طرفا فيها، وهذا للتصدي للحملات التي تشوّه الحقائق. كما ينبغي في هذا الصدد إعادة الاعتبار لمديرية الاتصال والإعلام والتوثيق بوزارة الخارجية، بصفتها الجهة الرسمية الوحيدة لحد الآن المخولة التعبير عن المواقف الجزائرية من القضايا الإقليمية والدولية، وذلك بإعادة

(1) - "الجزائر: معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم وفق احترام حقوق الإنسان"، صحيفة القدس العربي، 24 فيفري

بعث مصلحة الإعلام الخارجي الذي توجد على الورق فقط، ولم يتم تفعيلها رغم مرور سنوات عدة على اعتماد الهيكل الإداري الحالي لوزارة الشؤون الخارجية.

قائمة المراجع:

- غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط - المخاطر واستراتيجية المواجهة. (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014).
- عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير المشروعة والجريمة. (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008).
- سيد الأهل حسن الإمام ، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار. (الاسكندرية: دار الفكر الأهل الجامعي، 2014).
- يورو ميد للهجرة 2، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. (2008-2011).
- السرياني محمد محمود ، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال". مجلة الأمن والحياة، (العدد 257 صفر 1432)،.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حقوق الإنسان وحماية اللاجئين، برنامج التعليم الذاتي رقم 05، المجلد الأول، 2006.
- منظمة الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 158/اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990.
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 81 في نيروبي (كينيا) جوان 1981.
- منظمة العفو الدولية، "الجزائر: استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل أكثر من 2000 من المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء"،
- <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/10/algeria-mass-racial-profiling-used-to-deport-more-than-2000-sub-saharan-migrants> تاريخ التصفح: 06 جويلية 2018 سا: 22.00
- هيومن رايتس ووتش، معاملة غير إنسانية للمهاجرين في الجزائر، تقرير صادر بتاريخ 28 جوان 2018.
- يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2018/06/28/319691>
- الجزائر تعود للعمل باتفاقيات ترحيل المهاجرين السريين بعد تجميدها لأشهر، موقع المغاربية. 08 نوفمبر 2014،
- [-https://almagharibia.tv/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1](https://almagharibia.tv/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1)
- وليد رمزي، "الجزائر تستعد لترحيل رعايا من النيجر وترد على الانتقادات الغربية"، **tsa عربي**، 27 جوان 2018.
- <https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>
- رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "الجزائر تتعامل مع المهاجرين بكل كرامة و إنسانية"، وكالة الأنباء الجزائرية، 04 جويلية 2018،

- 16.00 http://www.aps.dz/ar/algerie/58452-2018-07-04-16-43-57 تاريخ الاطلاع: 10 جويلية 2018 سا: 16.00
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " 9 ملايين أورو صرفت لترحيل 10 آلاف امرأة وطفل افريقي نحو بلدانهم"، وكالة الأنباء الجزائرية، 02 نوفمبر 2017، http://www.aps.dz/ar/algerie/50295-9-10 تاريخ الاطلاع: 07 جويلية 2018 سا 22.00
- تشاد والنيجر تؤكدان أن ترحيل المهاجرين من الجزائر كان بطلب منهما. الإذاعة الجزائرية، 2018/07/11.
- المصدر: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180711/146053.html تاريخ الاطلاع: 12 جويلية 2018 سا 16.00
- عثمان لحياني، "مسؤول جزائري: لن نفتح الأبواب أمام موجات المهاجرين الأفارقة"، صحيفة العربي الجديد، 23 أبريل 2018.
- www.alaraby.co.uk/society/2018/4/23/مسؤول-جزائري-لن-نفتح-الأبواب-أمام-المهاجرين-الأفارقة
- خيرة بوعمر، " المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الجزائر احترمت كرامة المهاجرين الأفارقة عند ترحيلهم"، موقع TSA عربي. 11 جويلية 2018.
- https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-
- نسرين محفوف، "حقوقيون: الجزائر تتعامل إنسانيا وقانونيا مع المهاجرين واللاجئين"، صحيفة الجزائر، 19 مارس 2018،
- https://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%
- عبد السلام سكية، " الجزائر ترفض اتهامات منظمات غير حكومية بسوء معاملة المهاجرين الأفارقة"، جريدة العرب، 26 ماي 2018. https://alwatannews.net/article/773776/Arab
- أزمة الهجرة: "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاج"، وكالة الأنباء الجزائرية، 27 جوان 2018.
- http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-57 تاريخ الاطلاع: 11 جويلية 2018 سا 21.00
- ع. سمير، "وزير الخارجية عبد القادر مساهل يصرح: شبكات مافياوية وراء نزوح المهاجرين إلى الجزائر"، صحيفة النصر، 11 جويلية 2017، https://www.djazairress.com/annasr/175535 تاريخ الاطلاع عليه: 07 جويلية 2018 سا 15.00
- أزمة الهجرة، "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاج (مسهل)"، وكالة الأنباء الجزائرية. 2018/06/27، http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-57 تاريخ الاطلاع 06 جويلية 2018 سا 18.30
- "الجزائر لن تقبل بإقامة مراكز إنزال للمهاجرين غير الشرعيين (أويحيى)" مصالح وزارة الشؤون الخارجية، 2018/06/28،
- "الجزائر: معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم وفق احترام حقوق الإنسان"، صحيفة القدس العربي، 24 فيفري 2018،
- http://www.alquds.co.uk/?p=886063 تاريخ الاطلاع 26 جوان 2018 سا 22.00

- Guillant Michelle. La Mosaïque des migrations africaines. (**Revue Esprit** N° 160 . Aout–September 2005 Paris). p165
- Bureau International du Travail. Une Approche équitable pour les Travailleuses migrants Dans une Économie mondialisée. Conférence Internationale du BIT 92em session . Rapport n° 6. Genève. 2004. pp 15–21.